

الصورة: ديميتريس باناجيوتاراس | أونسبلاش

نوفمبر 2025

نحو تجديد الميثاق من أجل المتوسط

في ضوء إطلاق الاتحاد الأوروبي ’الميثاق من أجل المتوسط‘، تدعو منظمات المجتمع المدني من شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه إلى إعادة التفكير بشكل جذري في التعاون المتوسطي.

وفي سياق إطلاق الميثاق من أجل المتوسط، ترغب المنظمات الموقعة أدناه في التعبير عن شواغلها وتطلعاتها بشأن مستقبل المنطقة.

مقدمة

يشهد حوض البحر الأبيض المتوسط اليوم أزمات متداخلة متعددة، منها النزوح القسري المستمر، والنزاعات المطوّلة، والحروب، والاحتلال، والإبادة الجماعية، وتفاقم أوجه عدم المساواة، وتقلص الفضاء المدني، وحالة طوارئ مناخية تؤدي، سنة تلو الأخرى، إلى تدهور أوضاع ملايين البشر. ويُعد البحر الأبيض المتوسط أيضاً من أخطر طرق الهجرة في العالم، حيث تتجلى المآسي الإنسانية يومياً كنتيجة مباشرة لخيارات سياسية.

وفي هذا السياق، يسعى الميثاق من أجل المتوسط إلى إعادة ضبط العلاقات بين أوروبا وما يُسمى ببلدان الجوار في الجنوب، من خلال النهوض بخطة استثمارية جيوسياسية واستراتيجية تقوم بنيتها على ثلاث ركائز هي: (1) الشعوب، (2) والاقتصادات، (3) والاستعداد، وإدارة الهجرة، والأمن. وكما أوضحت أول مفوضة أوروبية لمنطقة المتوسط، دوبرافكا شُويتسا، فإن الميثاق يرمي إلى إحياء روح عملية برشلونة، التي مضى عليها ثلاثة عقود، من خلال تنفيذ مبادرات ملموسة وتحقيق نتائج قابلة للقياس في مجالات ذات اهتمام مشترك. وتجدر الإشارة إلى أنه من المقرر استحداث عدة مبادرات في مجالات التعليم العالي، والتدريب المهني، والتوظيف، لا سيما في ميادين الرياضة والسياحة المستدامة. وسيعزز الميثاق أيضاً نهجاً موجهاً لإشراك القطاع الخاص في المنطقة، لا سيما في قطاع الطاقة المتجددة في شمال أفريقيا، باعتباره وسيلة لتعزيز أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي واستقلاله الذاتي. وأخيراً، سيهدف الميثاق إلى تعزيز التعاون في مجال هجرة اليد العاملة من خلال شراكة المواهب، إلى جانب الجهود المبذولة في إدارة الهجرة، والأمن، و"مكافحة الإرهاب"، والجريمة المنظمة، ومنع التطرف.

غير أن الواقع يوشك أن يُخيب الآمال التي تعكسها الخطابات. فهو يثير مخاوف من أن يواجه الميثاق، إلى حين اعتماد الإطار المالي المتعدد السنوات الجديد، تحديات في تأمين التمويل الكافي لتحقيق أهدافه بالكامل. وعلاوة على ذلك، فإن مقترح التنفيذ الوارد في أحدث البلاغات المشتركة الصادرة عن المفوضية الأوروبية ينص على إشراك المجتمع المدني من فترة لأخرى، بدلًا من اعتماد حوارات منتظمة وآليات مساءلة ملزمة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان بصفتها شريكة محتملة في تنفيذ الميثاق. وأخيراً، ينبغي أن يتضمن الميثاق ضمانات صريحة لحقوق الإنسان في جميع ركائزه الثلاث. كما أن محاولة الاتحاد الأوروبي ربط التمويل بمراقبة الحدود تنطوي على خطر إضافة حوافز سلبية.

شهدت المنطقة أحرّ صيف مسجّل لها للسنة الثالثة على التوالي. واجتاحت موجات حر غير مسبوقة مناطق تمتد من فرنسا إلى مصر، وضربت حرائق الغابات كلًا من إسبانيا وألبانيا واليونان والبرتغال وفرنسا وإيطاليا والجبل الأسود واليونان وقبرص وسوريا وتركيا. وتؤدي ظاهرة الاحترار، ونقص المياه، وتلف المحاصيل إلى ارتفاع الأسعار، والنزوح القسري للمجتمعات، وتهديد النظم الإيكولوجية، وجعل ظروف العمل خطرة (انظر: Southern Europe swelters as heat threatens outdoor laborers | AP News).

[2]"The Pact for the Mediterranean One Sea, One Pact, One Future", Joint Communication to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions. Brussels, 16.10.2025. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_25_2384

[3]MedCat conference on the New Pact for the Mediterranean

وليس من قبيل الصدفة أن وُضع هذا الميثاق في أعقاب ميثاق آخر، وهو الميثاق الأوروبي بشأن الهجرة واللجوء، الذي تعرض لانتقادات شديدة من قبل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والبرلمانيين والنشطاء والأكاديميين المتخصصين في حقوق الإنسان، لكونه يعزز إقحام الاعتبارات الأمنية وكبح الهجرة وتوسيع نطاق ضبط الحدود؛ كما تزامن هذا الميثاق مع استراتيجية جديدة للاتحاد الأوروبي للتعاون والاستثمار تُعرف باسم "البوابة العالمية"، تركّز على تعزيز المصالح الأوروبية – وخصوصاً مصالح القطاع الخاص – على حساب الشراكات الحقيقية الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة. وكلا النهجين ينطوي على خطر تعميق التفاوتات التاريخية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وتقويض أسس التعاون القائم على الكرامة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

وتتجه بعض البلدان القوية إلى اعتماد نهج يقوم على المقايضة في السياسة العالمية، مستغلة الأموال المحدودة المخصصة للتنمية لضمان الوصول إلى الوقود الأحفوري والمواد الخام، وتشديد الرقابة على الحدود. ويركّز الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على مجالي الدفاع والأمن، غير أن هذه الاستراتيجية تنطوي على خطر تقويض الأمن الإنساني وتعميق الانقسامات في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

والمسألة لا تقتصر على كيفية وضع أوروبا إزاء جيرانها في المتوسط؛ بل إن الرهان الحقيقي هو على نوع المتوسط الذي نريد بناءه في زمن تصاعد السياسات الرجعية وتزايد الهجمات على تعددية الأطراف.

هل سيستجيب الاتحاد الأوروبي لأزمات المناخ وعدم المساواة والنزاعات المستمرة بمزيد من الجدران، ومزيد من العسكرة، ومزيد من الاستغلال الجائر للموارد؟

أم أنه سيلتزم بشراكات حقيقية تقوم على الاعتراف المتبادل، والمسؤولية المشتركة، والدفاع عن الصالح العام، واحترام حقوق الإنسان؟

نحن، الناشطون/ات في المجتمع المدني والمدافعون/ت عن حقوق الإنسان من منطقة المتوسط، نطرح السؤال التالي: من الذي سيستفيد فعلياً من هذا الميثاق الذي لا تزال معالمه وتبعاته غير واضحة؟

لا يزال، مع ذلك، بالإمكان تحقيق الطموح والرؤية المتضمنين في التصور العام للميثاق من أجل المتوسط. ويتطلب تحقيق ذلك اتباع نهج كلي وواسع النطاق وشامل للجميع بدرجة أكبر. ومن خلال الاستناد إلى التاريخ المشترك والروابط القائمة، وجمع الأفراد والأفكار من مختلف المجتمعات المتنوعة، يمكن لشعوب المتوسط تجاوز أوجه عدم المساواة التاريخية وبناء مستقبل مشترك.

ونحن، بوصفنا مجتمعاً مدنياً، نؤكد أن البحر الأبيض المتوسط يمكن بل ويجب أن يكون فضاءً للأمل والتضامن والتحول. ومن ثم، ندعو المؤسسات الأوروبية إلى إعادة توجيه تركيز الميثاق من أجل المتوسط، وإعادة بناء العلاقات الأورو-متوسطية بما يعزز ما يلي:

[4] Manifesto: Por un Mediterráneo y un Sur Global donde se respete la vida

[5] Who profits from the Global Gateway? | Oxfam International

1- نهج جديد للتعاون المتوسطي يقوم على إعادة بناء الثقة، والتعامل المتوازي، والمساءلة المتبادلة، وتجاوز النماذج المتمركزة حول أوروبا.

لقد أثبتت عمليات التشاور التي أطلقها الاتحاد الأوروبي حتى الآن أنها غير كافية. ولم تتمكن مؤسسات الاتحاد من إشراك الفئات المتضررة بشكل مباشر من قرارات الميثاق على نحو فعال. ولكي تكتسب أي شراكة متوسطية قدراً من المصداقية، يجب على مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن تُحدث تحولًا في موازين القوى، من خلال الاستماع إلى أصوات المجتمعات المحلية والمنظمات الشعبية والعمل على أساسها. يجب أن يُفسح النهج التنازلي والمتمركز حول أوروبا، الذي هيمن على العلاقات الأورو-متوسطية في السابق، المجال أمام نماذج تعاون أفقية تركز على الأولويات الحقيقية لشعوب بلدان الجنوب.

ويتطلب ذلك مشاركة منظمة، لا عرضية، وإدماج المجتمع المدني المنظم، والجهات المحلية الفاعلة، والشباب، والمجتمعات المحلية، والحركات الاجتماعية في وضع أولويات الميثاق وتنفيذها وتقييم الالتزامات المنصوص عليها فيه. وتشكل المجتمعات المحلية والمجتمع المدني أساس أي حل للأزمات المشار إليها أعلاه. ويجسد المجتمع المدني، في أفضل حالاته وعند توافر الدعم المناسب، نموذجاً للأمل والتضامن والتحول.

ويجب أن تقوم هذه العمليات على مبدأ المساءلة المتبادلة، بما يضمن تحمّل كل من مؤسسات الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة في الجنوب المسؤولية على قدم المساواة في تنفيذ الالتزامات وقياس التقدم المُحرز. وعلى مدى فترة طويلة، فرض الاتحاد الأوروبي التزامات وأطر رصد على بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط، في حين تجنب هو نفسه أي رقابة فعلية؛ وقد أسهم هذا الكيل بمكيالين في ترسيخ التفاوت في موازين القوى وتقويض الثقة. والشراكة الحقيقية تقتضي مساءلة أوروبا نفسها وفق معايير زمنية واضحة ومؤشرات محددة، مع تقاسم الإخفاقات والدروس المستفادة وتقييمها. وإضافة إلى المبادرات المحددة زمنياً، ينبغي أن تستند مؤشرات هذه التقييمات المتبادلة إلى حقوق الإنسان، وأن تركز على أثرها في معايير التنمية، والحد من أوجه عدم المساواة، وتحقيق العدالة بين الجنسين، مع تقييم التحديات الهيكلية والنُظمية التي تواجه التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وسيكون من الضروري أيضاً التشجيع على إقامة حوار مناهض للاستعمار، يُعاد فيه تقييم العلاقات بين جنوب البحر الأبيض المتوسط وشماله في ضوء الدروس المستفادة من مسار الشراكة الأورو-متوسطية على مدى ثلاثين عاماً: ما هي النتائج المحققة وأبرز القيود؟ ما الآثار التي ترتبت على المجتمعات الشعبية؟ ومن الذي استفاد منها، ومن الذي دفع الثمن؟

[6] استناداً إلى مقابلات أُجريت مع منظمات شاركت في عملية التشاور أو استُبعدت منها.



شاطئ رفح
الصورة: ألف ملتيميديا | أوكسفام

2- خطة اقتصادية للحد من أوجه عدم المساواة

لا تزال الفجوات الاقتصادية بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط، وبين البلدان وداخلها، تتسع سنة تلو الأخرى. وقد أدت الجائحة وأزمة تكاليف المعيشة إلى تعميق أوجه عدم المساواة في بلدان مثل مصر ولبنان والمغرب وتونس أو إسبانيا. وفي حين تواصل النخب والشركات الازدهار، أدت سياسات التقشف إلى تآكل الخدمات العامة وتوسيع الفجوات. وتتحمل النساء والفئات المهمشة، التي تعتمد أكثر من غيرها على الخدمات ميسورة التكلفة وذات جودة، العبء الأثقل. وتؤدي أوجه عدم المساواة المستمرة في الميزان التجاري، الناجمة عن الاعتماد الهيكلي على الواردات وتفضيل الصادرات الأوروبية، إلى إضعاف الاقتصادات المحلية بدرجة أكبر.وتقويض قدرة بلدان البحر الأبيض المتوسط على السعي لتحقيق تنمية شاملة للجميع.

ويشكل النظام الضريبي وانعدام السياسات التوزيعية التصاعدية أحد المحركات الرئيسية لهذا الظلم. ففي جميع أنحاء المنطقة، يقع العبء الضريبي بشكل كبير على عاتق السكان من ذوي الدخل المتوسط والمنخفض، في حين تكاد الضرائب على الثروة تكون غائبة، ولا يسهم الأثرياء إلا بالقليل مقارنةً بقدرتهم. ويقوض ذلك قدرة الحكومات على الاستثمار في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وغيرها من الخدمات الأساسية. وبدلًا من ذلك، تهيمن أولويات التقشف وسداد الديون على السياسات المالية، مما يترك عبء أوجه عدم المساواة على كاهل الناس العاديين.

وتنطوي استراتيجية البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، التي تركز على تعزيز استثمار القطاع الخاص الأوروبي في ظل ضعف آليات المساءلة تجاه الجهات الفاعلية المحلية والمجتمعات والمجتمع المدني، على خطر تكرار نماذج الاستخراج وعدم المساواة. وعند التعامل مع استراتيجية البوابة العالمية، يجب أن يضمن الميثاق من أجل المتوسط الأهداف الاجتماعية والإنمائية، وأن تضع المجتمعات المحلية في موقع القيادة، وأن تحد من الآثار السلبية على السكان والبيئة. علاوة على ذلك، ينبغي أن يحشد الميثاق مزيداً من الموارد العامة والمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لخطة تهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة، مع تحقيق الأهداف التالية:

- نتائج محددة ومؤشرات تساهم في الحد من الفقر وأوجه عدم المساواة، بما في ذلك التفاوت بين الجنسين، وأهداف صريحة لخفض أوجه عدم المساواة بما يتماشى مع الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة. وينبغي، على وجه التحديد، تطبيق مؤشر عدم المساواة على جميع المشاريع.

- تعزيز القدرات والموارد لتمكين بلدان البحر الأبيض المتوسط من إعداد خطط وطنية لخفض أوجه عدم المساواة وقيادتها.

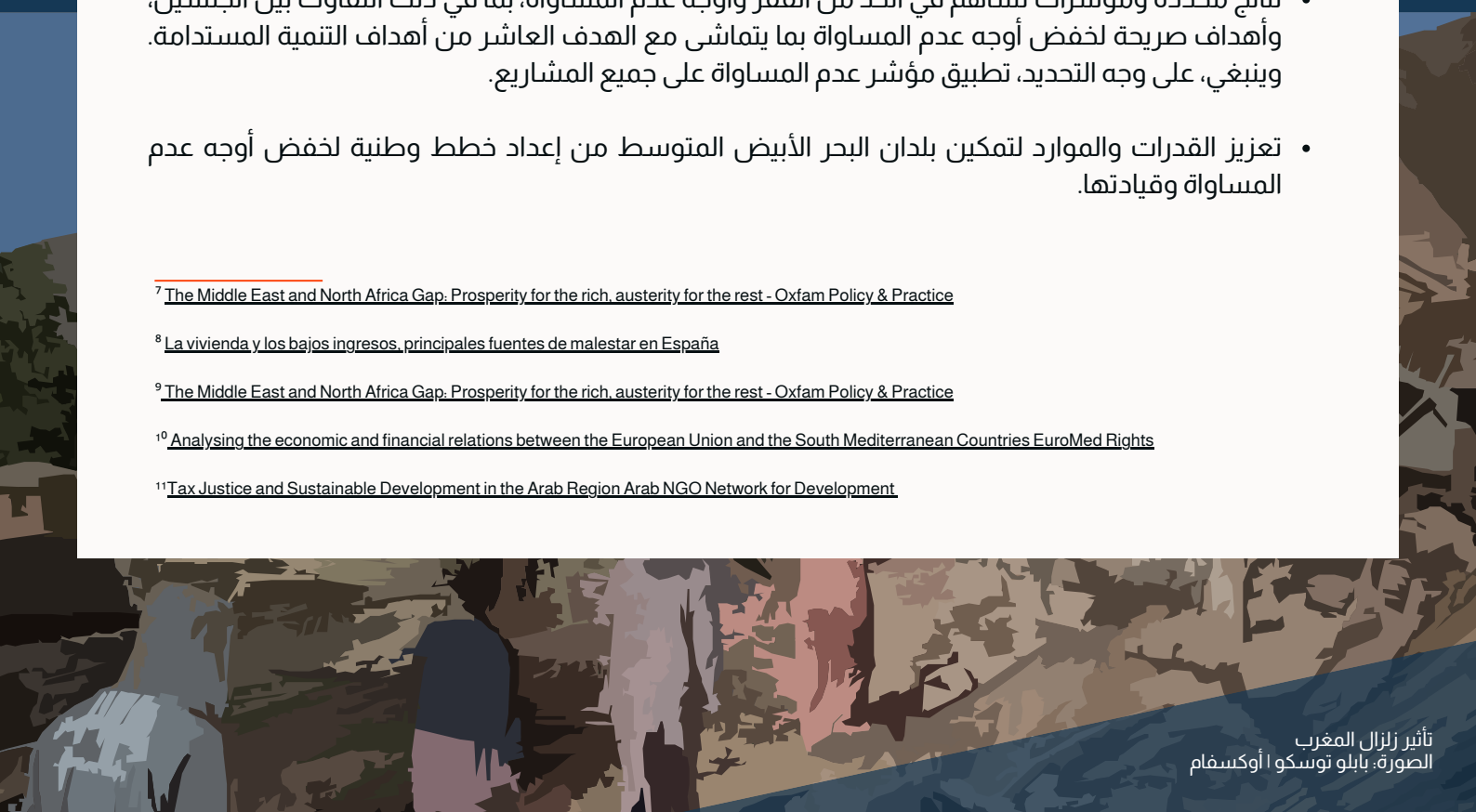
[7] The Middle East and North Africa Gap: Prosperity for the rich, austerity for the rest - Oxfam Policy & Practice

[8] La vivienda y los bajos ingresos, principales fuentes de malestar en España

[9] The Middle East and North Africa Gap: Prosperity for the rich, austerity for the rest - Oxfam Policy & Practice

[10] Analysing the economic and financial relations between the European Union and the South Mediterranean Countries EuroMed Rights

[11] Tax Justice and Sustainable Development in the Arab Region Arab NGO Network for Development



تأثير زلزال المغرب
الصورة: بابلو توسكو | أوكسفام

2- خطة اقتصادية للحد من أوجه عدم المساواة

- إصلاحات ضريبية تصاعدية، تشمل ضرائب على الثروة والشركات، لضمان أن يدفع الأثرياء حصتهم العادلة، وتنفيذ اتساق السياسات الضريبية.
- خدمات عامة شاملة وعالية الجودة، تراعي الفوارق بين الجنسين، في مجالات الصحة والتعليم والرعاية والطاقة والمياه.
- تدابير لمعالجة الاختلالات الهيكلية في التجارة، ودعم علاقات تجارية أكثر إنصافاً تعزز الاقتصادات المحلية وتقلل من الاعتماد.
- تدابير لإعفاء البلدان من الديون أو إلغائها من أجل تحرير الموارد المستنزفة حالياً بسبب سداد الديون، ليتسنى للبلدان الاستثمار في شعوبها وتعزيز قدرتها على الصمود.
- إعطاء الأولوية لاقتصادات محلية مستدامة قائمة على التضامن، مع إجراء العناية الواجبة بشأن الشركات الدولية المشاركة في المشاريع.
- تعزيز التشريعات الوطنية المتعلقة بالعمل والأطر القانونية لتحقيق أجور تكفل مستوى معيشياً كريماً وظروف عمل لائقة، بما يتماشى مع معايير منظمة العمل الدولية، بغض النظر عن حالة الهجرة للعمال.
- الاعتراف بأعمال الرعاية بأجور زهيدة أو غير مدفوعة الأجر التي تؤديها النساء والفتيات باعتبارها إسهاماً كبيراً في الاقتصاد، والتصدي لتوزيعها غير المتكافئ كأولوية، من خلال تنفيذ سياسات وتوفير خدمات عامة شاملة وميسورة وعالية الجودة لإعادة توزيع عبء الرعاية بشكل أكثر إنصافاً، وضمان كرامة العاملات في الخدمة المنزلية وظروف عيشهن.

وفي غياب هذه الالتزامات، لن يؤدي الميثاق إلا إلى ترسيخ أوجه عدم المساواة البنيوية وتعميق اختلال التوازن بين الشمال والجنوب.



جفاف شديد في الأردن
الصورة: باولا غونزاليس | أوكسفام

3- تنقل البشر على أساس الحقوق والكرامة

وفقاً لبيانات المنظمة الدولية للهجرة، لقي أكثر من 32,000 شخص حتفهم منذ عام 2014 أثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط. ولا يمكن تصور مستقبل مشترك في ظل فقدان عدد لا يُحصى من الأرواح في البحر الأبيض المتوسط أو إعادتهم قسراً إلى أوضاع يسودها العنف، كنتيجة مباشرة لسياسات الاتحاد الأوروبي الرامية إلى توسيع نطاق ضبط الحدود.

الهجرة ليست "مشكلة يجب احتواؤها" ولا "تهديداً" بل هي واقع إنساني تاريخي ومصدر للإثراء المتبادل في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعلى مدى عقود، اختزل الاتحاد الأوروبي مسألة الهجرة في مسألة سبل العيش، مقترحاً "حلولًا" ضيقة النطاق من خلال استثمارات القطاع الخاص، وإتاحة فرص اقتصادية، وتوفير فرص عمل من خلال منح، فضلًا عن دعم البنى التحتية في بلدان الأصلية. ولا يقتصر هذا التصور على تجاهل قدرة الأشخاص المتنقلين وحقوقهم، بل يتجاهل أيضاً الأسباب الجذرية الأعمق لحالات النزوح في المنطقة، ومنها الحروب المطولة، والقمع الاستبدادي، والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، وعجز الدول أو عدم رغبتها في تلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها. تنقل البشر حق وصالح عام عالمي ينبغي أن يشكّل محوراً مركزياً في الميثاق من أجل المتوسط.

يتطلب ذلك تغييراً في النهج المعتمد في سياسات الهجرة واللجوء الأوروبية. يجب أن يلتزم ميثاق البحر الأبيض المتوسط بما يلي:

- إعطاء الأولوية لمسارات آمنة وقانونية، وتعزيز نظم لجوء منصفة وميسرة.
- احترام مبدأ عدم الإعادة القسرية،
- حماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين،
- ضمان حماية المدافعين عن حقوق الإنسان المعنيين بحقوق المهاجرين واللاجئين،
- تعزيز السياسات التي تعترف بإسهام المهاجرين واللاجئين في مجتمعات البحر الأبيض المتوسط،
- تعزيز السياسات والبرامج التي تهدف إلى تغيير السرديات السائدة حالياً والتي تعزز التجريم والتهميش تجاه الأشخاص المتنقلين، مع تعزيز سرديات تركز على التعاطف وإسهام المهاجرين في الصالح العام.
- فصل المساعدة الإنمائية الرسمية عن أي أهداف مشروطة تتعلق بالهجرة. لا يجوز أن تكون الاتفاقات مع البلدان مشروطة بممارسات في مجال مراقبة الهجرة أو تمويل ممارسات تنتهك حقوق الإنسان.

[12] Mediterranean | Missing Migrants Project



4- تحالف من أجل العدالة المناخية لضمان تحولات إيكولوجية عادلة

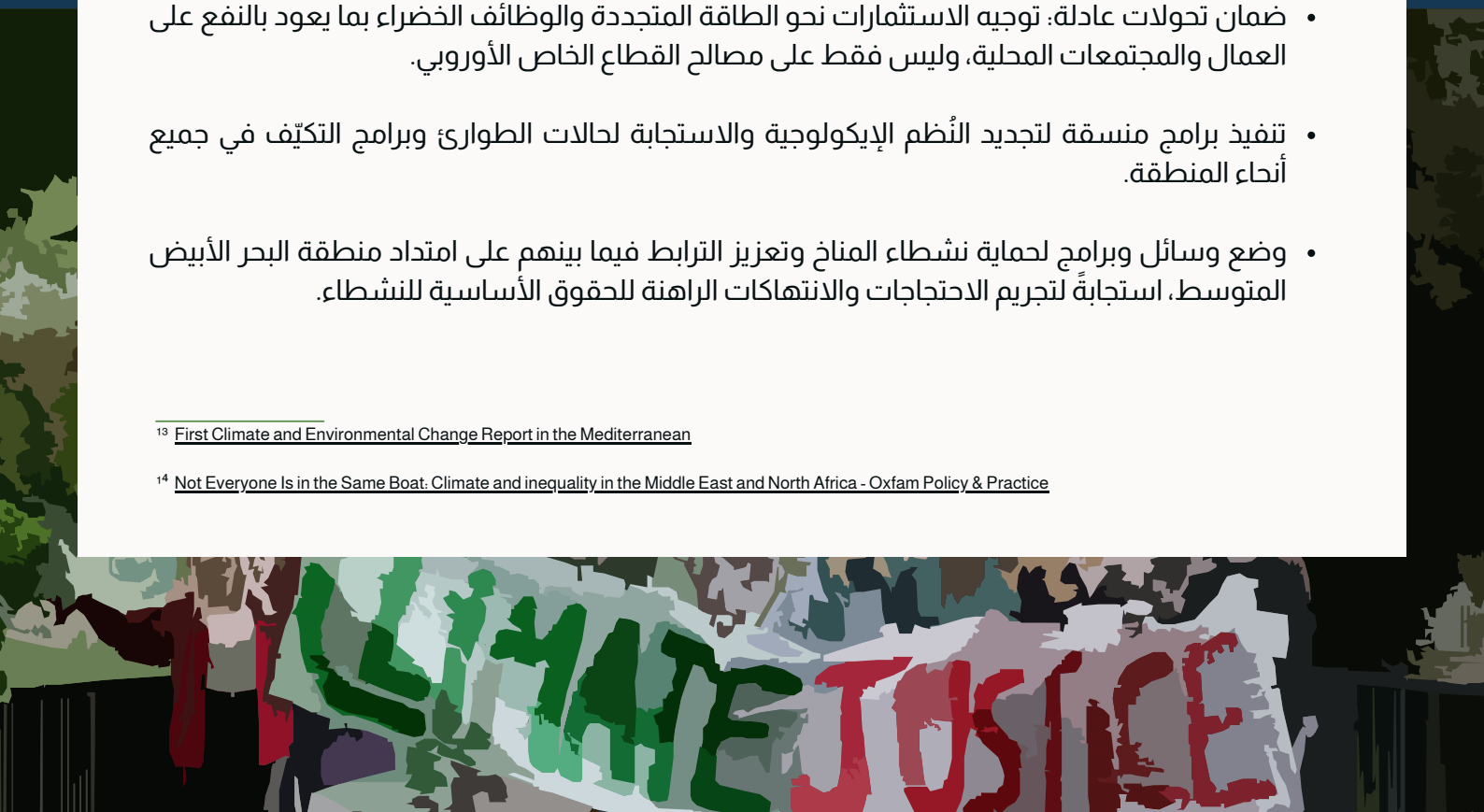
تتسارع وتيرة تحول منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى بؤرة لتغير المناخ، إذ ترتفع درجة حرارتها بمعدل يفوق المتوسط العالمي بنسبة 20 في المائة، مما يزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والتصحر والاضطرابات الاجتماعية. ولهذا الواقع صلة وثيقة بانعدام المساواة، إذ يساهم الأثرياء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة غير متناسبة في تغيّر المناخ، مع تحصين أنفسهم من تبعاته. وفي عام 2022، تسبّب أغنى 10 في المائة في 60 في المائة من الانبعاثات، بينما لم تتجاوز مساهمة أفقر 50 في المائة من سكان المنطقة 10 في المائة.

لذا، يجب أن يُعطي الميثاق من أجل المتوسط الأولوية للعدالة المناخية. وهذا يعني الإقرار بوجود أوجه انعدام مساواة عميقة في صميم هذه الأزمة والتصدي لها. ويمكن أن يسهم التكيّف مع تغير المناخ وتجديد النظم الإيكولوجية في توحيد المجتمعات، من خلال دعم من يحتاجون إلى المغادرة ومن يختارون البقاء، وإصلاح النظم الإيكولوجية التي تدعم الحياة، وجمع الناس معاً. ويجب أن يلتزم الميثاق بما يلي:

- خفض الانبعاثات الناجمة عن انعدام المساواة: ضمان أن تقلّص الأسر الأغنى والشركات الملوّثة بصمتها الكربونية بأسرع وتيرة وأكبر قدر ممكن.
- توسيع نطاق التمويل المناخي العادل: توفير أموال عامة جديدة وإضافية لتمكين بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط من التكيّف والتعافي دون أن تُدفع إلى مراكمة المزيد من الديون.
- الاستثمار في نظم عامة قادرة على الصمود: إعطاء الأولوية للأمن الغذائي والحصول على المياه والصحة والحماية الاجتماعية لحماية المجتمعات الضعيفة من الصدمات المناخية.
- ضمان تحولات عادلة: توجيه الاستثمارات نحو الطاقة المتجددة والوظائف الخضراء بما يعود بالنفع على العمال والمجتمعات المحلية، وليس فقط على مصالح القطاع الخاص الأوروبي.
- تنفيذ برامج منسقة لتجديد النُظم الإيكولوجية والاستجابة لحالات الطوارئ وبرامج التكيّف في جميع أنحاء المنطقة.
- وضع وسائل وبرامج لحماية نشطاء المناخ وتعزيز الترابط فيما بينهم على امتداد منطقة البحر الأبيض المتوسط، استجابةً لتجريم الاحتجاجات والانتهاكات الراهنة للحقوق الأساسية للنشطاء.

[13] First Climate and Environmental Change Report in the Mediterranean

[14] Not Everyone Is in the Same Boat: Climate and inequality in the Middle East and North Africa - Oxfam Policy & Practice



5- دعم المجتمع المدني في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والنشطاء، والمنظمات الشعبية بجميع أطيافها وصورها المتنوعة

نشهد على جانبي البحر الأبيض المتوسط تراجعاً مقلقاً في المسار الديمقراطي، يتمثل في تقليص الفضاء المدني، وتصاعد الحركات المناهضة للحقوق، وتوطيد القيادات الشعبوية والرجعية. يواجه النشطاء والصحفيون والقيادات النسوية والمدافعون عن حقوق الإنسان اضطهاداً وقمعاً متزايدين. وفي الوقت ذاته، تكشف الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل في غزة عن انتهاكات منهجية ومتعمدة للقانون الدولي، تدعمها حالة الإفلات من العقاب التي تتمتع بها إسرائيل، وصمت حكومات الشمال وتواطؤها.

وفي هذا السياق، تكتسي الحاجة إلى أن يلتزم الميثاق بتعزيز دعمه المالي والتقني والسياسي للمجتمع المدني، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والحركات النسوية وحركات حقوق المرأة، طابعاً ملحاً، بوصفها القوة المحركة وراء أبرز المكاسب الديمقراطية في المنطقة. وبقاء هؤلاء أمر بالغ الأهمية لتعزيز منطقة متوسطية ديمقراطية ومتنوعة قائمة على حقوق الإنسان. ويجب الاستماع إلى أصواتهم، وأن تُسهم مقترحاتهم في تشكيل عمليات اتخاذ القرار الملزمة.

يمكن أن يشكل البحر الأبيض المتوسط فضاءً للقاء والحوار والأمل. فضاء تُحترم فيه حقوق الإنسان، وتُخفَّف أوجه انعدام المساواة، ويُبنى فيه مستقبل مشترك. وبصفتنا جزءاً من المجتمع المدني، نلتزم بمواصلة العمل من أجل هذا الأفق، وبالتنديد بالظلم. ما نحتاج إليه الآن هو الإرادة السياسية، والتماسك، والشجاعة. إن اعتماد استراتيجية سياسية واقتصادية تتجاوز الحدود، تحمي وتُحافظ على ازدهار الإنسان والبيئة وتعززه في منطقة البحر الأبيض المتوسط، أمر ممكن وملح في آن واحد.



دفيئة الطماطم في غزة
الصورة: ألف ملتيميديا / أوكسفام

المنظمات الموقعة:

- Oxfam
- Arab NGO Network for Development
- MENAFem Movement for Economic, Development, and Ecological Development
- Asociación Senda de Cuidados
- Asociacion Territorio Doméstico
- Asociación Colectivo Agar, espacio de investigación y encuentro desde la diversidad
- APDHA - Asociación Pro Derechos Humanos de Andalucía
- The European Center for Populism Studies (ECPS)
- NOVACT
- ISGlobal
- EuroMed Rights
- Associació Internacional de Solidaritat i Cooperació - SUDS
- Comissió Catalana d 'Acció pel Refugi
- Sant Just Solidari
- Dedalus social cooperative
- Justícia i Pau Catalunya
- Lebanese Center for Human Rights (CLDH)
- La Coordinadora de Organizaciones para el Desarrollo-España
- Lafede - Justícia Global
- NGOs Platform of Saida-Lebanon
- Arab Reform Initiative